نحو الوفاء بإلتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الطريق إلى الأمام:
تدعيم جهود استئصال الجوع

يوضح هذا التقرير أنه على الرغم من أننا أقرب ما نكون إلى بلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة من يعانون نقص التغذية إلى النصف بحلول 2015، إلا أننا لازلنا أبعد ما نكون عن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض العدد إلى النصف. ولم يُحرز أى تقدم فيما يتعلق بالهدف الأخير، وظل عدد الجياع دون تغيير فعلي منذ 1990-1992.

وعلى الرغم من النتائج المُخيبة للآمال حتى الآن، فإن احتمالات تخفيض الجوع تبدو واعدة فى الوقت الحاضر. إذ أن الأداء الاقتصادى المحسن فى البلدان النامية، مدعوما بزيادة الاهتمام الدولى بالمشكلة الثنائية وهى الفقر الشديد والجوع، يوحى بإحراز خطوات سريعة إلى الأمام فى السنوات القادمة. ومع ذلك لا تزال المهمة التى تواجهنا مثبطة للهمم: حيث يجب أن يقوم العالم كل عام وحتى عام 2015 بتخفيض عدد الجياع بمقدار 31 مليون شخص[27]، أى عشرة أمثال التخفيض الإجمالي الذي تحقق منذ 1990–1992، إذا كان لنا أن نفى بالتعهد الذى صدر أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية والذي تكرر أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل التى تواجهها البلدان ليست متساوية، وهناك خوف من أن تتخلف بلدان كثيرة أثناء مسيرة الكفاح ضد الجوع. أما البلدان التى تواجه صعوبات خطيرة وتحتاج إلى بذل جهود كبيرة هى غالبا البلدان التى يوجد لديها أقل قدر من الوسائل اللازمة لذلك. وبدون عمل هادف من جانب أصحاب الشأن المحليين، وبدون مساعدة من المجتمع الدولى، فسوف تتعرض هذه البلدان للمزيد من التهميش، مما يجعل جهود تخفيض الجوع أكثر صعوبة فى المستقبل.

دروس مستفادة فى مجال تخفيض الجوع[28]

عند زيادة جهودنا لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وعند توسيع مجالات التقدم، يمكن أن تكون التجارب السابقة مرشدا لا غنى عنه فيما يتعلق بالاتجاهات العامة للسياسات. وفيما يلى بعض الدروس المتعلقة بالسياسات المأخوذة من النجاحات والإخفاقات السابقة فى مجال تخفيض الجوع.

- **تخفيض الجوع ضرورى من أجل تسريع التنمية وتخفيض الفقر.** الجوع هو نتيجة للفقر، وفى الوقت ذاته، سبب له. ويؤثر الجوع تأثيرا سلبيا على الصحة، وإنتاجية العمل وخيارات الاستثمار، ويؤدى إلى استمرار الفقر. لذلك يلزم وجود تدخلات موجهة لضمان الوصول إلى الغذاء.
- **النمو الزراعى ضرورى من أجل تخفيض الجوع.** يعيش نحو 70 فى المائة من فقراء البلدان النامية فى المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل سُبل المعيشة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وفى أكثر البلدان فقرا يعتبر النمو الزراعى القوة الدافعة للاقتصاد الريفي. وبوجه عام، تعد الزراعة عاملا محوريا لتوليد الدخل وفرص العمل في البلدان التي تعاني بشدة انعدام الأمن الغذائي (الشكلان 32 و33). وتحتاج عملية مكافحة الجوع إلى زيادة الالتزامات من أجل الزراعة والتنمية الريفية.
- **يمكن للتكنولوجيا أن تساهم، ولكن بالشروط الصحيحة.** تؤدى التكنولوجيا المحسنة التى تناسب الظروف المحلية وتولى اهتماما بصغار المزارعين إلى تسريع عملية تخفيض الفقر وذلك عن طريق زيادة الدخول الزراعية وانخفاض أسعار الأغذية.
- **يمكن أن تساهم التجارة فى تخفيض الجوع وتخفيف وطأة الفقر.** أما المكاسب التى تتحقق من وراء تحرير التجارة فلا تأتى تلقائيا أو بصورة شاملة. ويتطلب حصول الفقراء على المنافع توجيه الاهتمام إلى عدد من العوامل الأخرى، بما فى ذلك البنية الأساسية للأسواق، والمؤسسات والأطر الداخلية للسياسات وشبكات الأمان.

32

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ونقص التغذية في 2001-2003

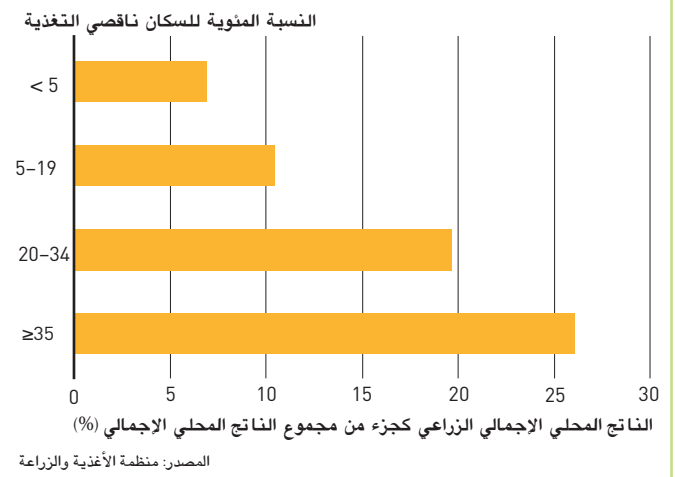

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

33

اليد العاملة الزراعية ونقص التغذية في 2001-2003

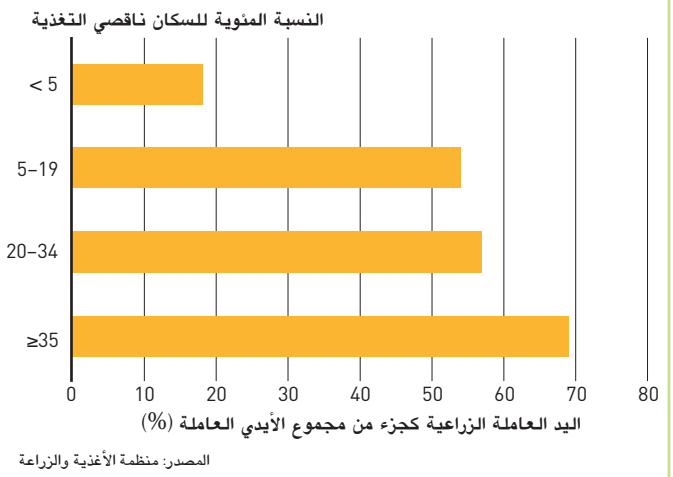

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- **الاستثمار العام ضرورى من أجل النمو الزراعى**. يعتبر الاستثمار العام أمراً لا غنى عنه فى مجال البنية الأساسية، والبحوث الزراعية، والتعليم والإرشاد وذلك من أجل النهوض بالنمو الزراعى. ولا يعكس الإنفاق العام الفعلى على الزراعة فى كثير من البلدان الفقيرة ما لهذا القطاع من أهمية، ولاسيما فى البلدان التى ينتشر فيها نقص التغذية على نطاق واسع.
- **المساعدات الإنمائية لا تستهدف أكثر البلدان احتياجا**. انخفضت المساعدات الخارجية للزراعة والتنمية الريفية مقارنة بمستوياتها فى الثمانينات. وبالإضافة إلى ذلك فهى لا تستهدف بصورة كافية البلدان التى تنخفض فيها مستويات نقص التغذية.
- **السلام والاستقرار هما شرطان ضروريان لتخفيض الجوع والفقر**. تؤدى المنازعات التى تمتد لفترات طويلة إلى إصابة الأنشطة الإنتاجية بالشلل إلى جانب تدمير البنية الأساسية وسُبل المعيشة، وتقوض أركان الأمن الغذائى بصورة خطيرة.

34

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والناتج المحلى الإجمالى الزراعي لكل عامل
(النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)

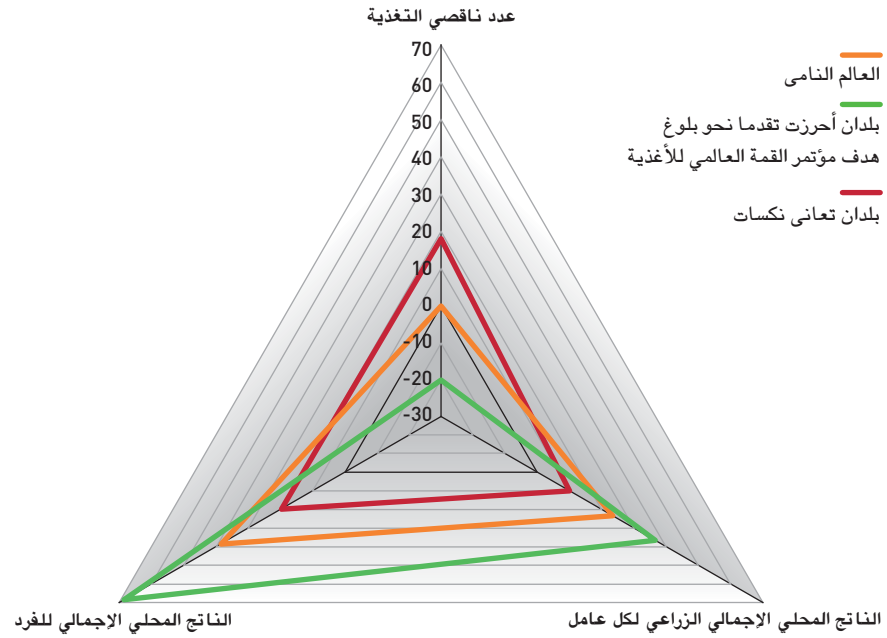

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

نحو وضع جدول أعمال للسياسات الرامية إلى تخفيض الجوع

يجب أن يتم تصميم تدخلات السياسات التى تهدف إلى التخفيض الفعال للجوع فى إطار الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية والقطرية الصاعدة. ولا تقوم العولمة بإتاحة الفرص عن طريق توسيع الأسواق الزراعية فقط، ولكنها تقوم أيضاً بفتح الأسواق المحلية أمام الجهات المتنافسة الأجنبية. وتؤدى الحضرنة السريعة إلى زيادة طلب المناطق الحضرية على الأغذية وكذلك الأغذية ذات معايير الجودة ومعايير الأمان الجيدة. ويشكل تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية تحديات جديدة أمام زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية. كذلك يؤدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) إلى زيادة الأوبئة طويلة المدى مثل الملاريا. كما تشكل الأمراض والآفات العابرة للحدود خطورة على سُبل المعيشة.

ويحتاج التخفيض الفعال للجوع إلى ترابط بين السياسات. ويجب إيلاء أولوية لتمويل التنمية الزراعية والريفية. ويوضح الشكل 34 أهمية النمو الاقتصادى الشامل والنمو الزراعى. كما أن هناك أهمية للسلام والاستقرار و"الإدارة الجيدة". ويعتمد جدول أعمال السياسات المحددة على ظروف كل بلد من البلدان، إلا أن ما يرد أدناه هو بعض العناصر الضرورية التى يمكن أن تضمن الأداء الأفضل فى مجال تخفيض الجوع فى السنوات الباقية حتى عام 2015.

التركيز على النقاط الساخنة. يجب أن تركز البرامج والاستثمارات على "النقاط الساخنة" للفقر والجوع. وهى تلك المناطق الموجودة في العالم وفى داخل القطر حيث تعانى نسبة ملموسة من السكان نقص التغذية والفقر.

اتباع نهج مزدوج لتخفيض الجوع. يجب أن تصاحب التدخلات طويلة المدى الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية برامج وسياسات تستجيب للاحتياجات الملحة للفقراء وأولئك الذين يعانون انعدام الأمن الغذائى. ويجب أن تركز التدخلات بصفة خاصة على الزراعة والتنمية الريفية مع تخصيص بؤرة اهتمام للفقراء وذلك بخلق فرص العمل أمامهم وضمان وصولهم إلى الأصول المنتجة – سواء كانت أصولا مادية أو بشرية أو مالية. أما البرامج والسياسات، فيجب أن تشمل إنشاء شبكات الأمان الاجتماعية، وتحويل الأموال، والتدخلات الصحية وبرامج الأغذية والتغذية.

تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. يجب زيادة الأنشطة الناجحة الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويجب أن تهدف السياسات والبرامج الزراعية إلى تدعيم الأثر الاقتصادى للقطاع على المناطق الريفية من خلال توليد الأنشطة غير الزراعية وفرص العمل الريفية وزيادة الأجور.

نحو الوفاء بإلتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص. يجب أن تصاحب الاستثمارات العامة سياسات تؤدى إلى وجود تدفقات إضافية من الاستثمارات الخاصة. كما تعتبر نوعية وشفافية الإدارة، وإدارة المرافق العامة، والاستقرار السياسى، والمؤسسات السوقية الموثوق بها، ونظام الاقتصاد الكلى والاستقرار من الأمور الضرورية التى تساعد على تحقيق هذه الغاية.

ربط تخفيض الفقر بزيادة إمدادات السلع العالمية العامة. يساعد إنشاء أسواق للسلع والخدمات البيئية وما يترتب على ذلك من وجود آلية سعرية على إجراء تقييم دقيق للسلع العالمية العامة والمفاضلة بين الأنشطة الزراعية والسلع والخدمات البيئية. ويمكن أن تقوم الآلية السعرية "بشراء" الخدمات البيئية من المزارعين مثل إنشاء إطار حوافز للمزارعين الذين يقومون، على سبيل المثال، بمواءمة الممارسات التى تحفظ التنوع البيولوجى الزراعى وتصون الحياة البرية أو تخفض انبعاثات الكربون إلى الجو. ويمكن أن تساهم مثل هذه الآليات السوقية (المعمول بها بالفعل فى بعض البلدان) فى تخفيض الفقر واستدامة الموارد البيئية والطبيعية.

العمل على أن تكون التجارة فى خدمة الفقراء. مع استمرار عملية تحرير الأسواق العالمية يصبح من الضرورى إعطاء البلدان النامية "الفرص لوضع السياسات" التى ترمى إلى تنمية المناطق الريفية والزراعة. وحتى يتسنى الاستفادة من الإصلاحات التجارية يجب تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تعزيز القدرة المحلية على المنافسة عن طريق الإصلاحات المؤسسية وفى مجال السياسات (المعونة من أجل التجارة). ومن الضرورى أيضاً وجود شبكات الأمان من أجل حماية الجماعات المعرّضة من الآثار العاجلة للإصلاحات التجارية.

تنسيق الموارد المحلية والدولية ووضعها في خدمة التنمية الزراعية والريفية. تعتبر زيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية أمراً ضروريا لتحسين الأمن الغذائي. ويمكن لحكومات البلدان ذات الدخل المنخفض أن تساهم في هذا الأمر وذلك بتوجيه جزء كبير من إنفاقها المالي نحو هذين القطاعين. ويجب على البلدان المانحة أن تفي بتعهداتها، أي التبرع بنسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي من أجل المساعدات الإنمائية الرسمية. ومن الضروري تنسيق المساعدات الإنمائية الرسمية والموارد العامة المحلية وتوجيهها الوجهة الصحيحة، كما يجب بذل الجهود لزيادة فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية[29].

وفى عالم لديه من الوسائل ما يكفي لتوفير الغذاء لسكانه، يصبح استمرار الجوع عارا على العالم. لقد تعلمنا من التجارب كثيرا. إننا نعلم ما يجب عمله لتسريع الخُطى نحو عالم خالٍ من الجوع. وهناك أكثر من 850 مليون شخص ينتظرون ما يمكن عمله. ومن الضرورى إعطاء دفعة كبيرة لجهودنا الرامية إلى بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض الجوع. **وفى الإمكان** بلوغ هذا الهدف إذا توافرت الإرادة السياسية.